

الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل

با نفرادة حقيقة بخلاف المتواطئ فإنه لا يقال حقيقة إلا عليهما مجتمعين لا غير وإِ أعلم .
وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله هو في الإثبات لهما وفي النهي لكل منهما بناء على أنه
إذا نهى عن شيء نهى عن بعضه والأمر به أمر ب كله في الكتاب والسنة والكلام فإذا قيل مثلاً
انكح ابنة عمك كان المراد العقد والوطء .

وإذا قيل لا تنكحها تناول كل واحد منهما .

الثانية قال القاضي المعقود عليه في النكاح المنفعة أي الانتفاع بها لا ملكها وجزم به
في الفروع .

قال القاضي أبو الحسين في فروعه والذي يقتضيه مذهبنا أن المعقود عليه في النكاح منفعة
الاستمتاع وأنه في حكم منفعة الاستخدام .

قال صاحب الوسيلة المعقود عليه منفعة الاستمتاع .

وقال القاضي في أحكام القرآن المعقود عليه الحل لا ملك المنفعة .

قال في القاعدة السادسة والثمانين ترددت عبارات الأصحاب في مورد عقد النكاح هل هو
الملك أو الاستباحة فمن قائل هو الملك .

ثم ترددوا هل هو ملك منفعة البضع أو ملك الانتفاع بها .

وقيل بل هو الحل لا الملك ولهذا يقع الاستمتاع من جهة الزوجة مع أنه لا ملك لها .

وقيل بل المعقود عليه الازدواج كالمشاركة ولهذا فرق الله سبحانه وتعالى بين الازدواج وملك
اليمن .

وإليه ميل الشيخ تقي الدين رحمه الله .

فيكون من باب المشاركات لا المعاوضات .

قوله النكاح سنة